فإن المبحث الثاني يتجه نحو البعد العملي والتطبيقي لهذه العملية، مركزاً على التقنيات والإجراءات التي يعتمدها المشرّع في إعداد النصوص القانونية، بالإضافة إلى استعراض التحديات المستقبلية التي تواجه الصياغة التشريعية في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. إذ لا بدّ من التمكّن من الأدوات والإجراءات التي تجعل هذه المعرفة قابلة للتطبيق العملي على أرض الواقع. وتُعدّ عملية إعداد النصوص القانونية عملية متدرجة ومنهجية، وصولاً إلى اعتماد التشريع ونشره رسمياً. كما تمكّن المشرّع من إنتاج تشريع فعّال قادر على تلبية احتياجات الدولة والمجتمع. يتناول المطلب الأول من هذا المبحث موضوع منهجية إعداد النصوص القانونية وتقنيات الصياغة، وقدرتها على مواجهة التحديات الواقعية. التدرج من العام إلى الخاص، إضافة إلى الاستفادة من التجارب المقارنة الدولية لتطوير صياغة نصوص قانونية متكاملة. إن التركيز على هذه الجوانب العملية لا يهدف فقط إلى دراسة الجانب التقني للصياغة،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي